يصدر هذا التقرير في وقت يشهد فيه العالم أزمة اقتصادية حادة. فالبلدان في مختلف أنحاء العالم تعاني من تباطؤ اقتصادياتها وتراجعها. ولا يوجد أي بلد في منأى عن هذا، وكالمعتاد، أكثر من يعاني من هذا الوضع هي أشد البلدان فقراً – وأشد الناس فقراً. ونتيجة للأزمة الاقتصادية، يتضح من التقديرات الواردة في هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أنّ هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٧٠ التي يبلغ فيها عدد من يعانون الجوع ونقص التغذية على نطاق العالم أكثر من مليار شخص – أي ما يزيد بنحو ١٠٠ مليون شخص عن العدد في العام الماضي وما يعادل نحو سُدس البشرية جمعاء.

والأزمة الحالية لم يسبق لها مثيل على مرّ التاريخ، إذ تضافرت عوامل عدّة جعلت منها أزمة مضرّة للغاية بالنسبة لمن يعانون خطر انعدام الأمن الغذائي. فأولاً، تتداخل هذه الأزمة مع أزمة غذائية دفعت، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، بأسعار الأغذية الأساسية إلى ما يتجاوز قدرة الملايين من الفقراء. ومع أن الأسعار الدولية للسلع الأساسية قد تراجعت عن المستويات المرتفعة، التي كانت قد بلغتها في منتصف عام ٢٠٠٨، فقد بقيت مرتفعة، قياساً بأعلى مستوياتها التاريخية الأخيرة، وشديدة التقلّب. وعلاوة على ذلك، كان هبوط الأسعار المحلية أبطأ. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية أعلى، في المتوسط، بنسبة قدرها ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين. وقد أجبرت الزيادات في الأسعار العديد من الأسر الفقيرة على أن تبيع الأصول الموجودة لديها، أو على أن تضحي بالرعاية الصحية أو التعليم أو الغذاء، لمجرد أن تظل على قيد الحياة. وسيكون من الصعب على هذه الأسر أن تنهض من كبوتها الاقتصادية، في ظلّ استنفاد مواردها إلى أقصى حد.

ثانياً، تؤثر الأزمة الحالية على أجزاء كثيرة من العالم في آن معاً. فالأزمات الاقتصادية السابقة التي تعرضت لها البلدان النامية كانت تقتصر عادةً على بلدان منفردة، أو بلدان عديدة في إقليم بعينه. وفي هذه الحالات، لجأت البلدان المتضررة إلى أدوات شتى، مثل تخفيض قيمة العملة، أو الاقتراض، أو زيادة استخدام المساعدات الرسمية، لمواجهة تأثيرات الأزمة. أما في حالة أزمة عالمية، فإن نطاق هذه الأدوات يكون محدوداً بدرجة كبيرة.

ثالثاً، بعدما أصبحت البلدان النامية اليوم أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي، من الناحيتين المالية والتجارية، عما كانت عليه قبل ٢٠ سنة، فقد أصبحت أكثر عرضة للصدمات في الأسواق الدولية. وهناك بالفعل الكثير من البلدان التي شهدت انخفاضا شاملا في تدفقاتها التجارية والمالية، وشهدت تراجع عائدات صادراتها والاستثمارات الأجنبية والمعونة الإنمائية والتحويلات المالية. وهذه الحالة لن تؤدي إلى الحد من فرص العمل فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى الحد من النقد المتاح لتنفيذ البرامج الحكومية الضرورية لتشجيع النمو ودعم المحتاجين.

وفي ظلّ هذه الأزمة، تضطرّ الأسر إلى إيجاد سُبل للتأقلم معها. وتنطوي آليات التأقلم على تنازلات غير مرغوبة، ولكن لا يمكن تجنبها في أغلب الأحيان، مثل الاستعاضة عن أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر والإقبال على أغذية ذات قيمة تغذوية أقل، وبيع أصول الإنتاج، وعدم إلحاق الأطفال بالمدارس، وإهمال الرعاية الصحية أو التعليم، أو بكل بساطة تناول كمية أقل من الطعام. واستناداً إلى مقابلات مباشرة أُجريت مع بعض الأشخاص الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي، توفّر دراسات الحالة، التي أجراها برنامج الأغذية العالمي والمدرجة في تقرير هذا العام، رؤية متعمقة عن كيفية تأثّر الأسر بانخفاض التحويلات وغيرها من الآثار الناجمة عن الانكماش الاقتصادي. كما تبيّن دراسات الحالة كيف تواجه الحكومات الأزمة عن طريق الاستثمار في الزراعة والبنية الأساسية والتوسع في شبكات الأمان. وهذه التدخلات ستساعد في إنقاذ الأرواح والأسر، وإن كان يلزم عمل ما هو أكثر بكثير بالنظر إلى شدة الأزمة.

وإذا أريد تحقيق الأمن الغذائي العالمي واستمراريته في أقرب وقت ممكن، من الضروري الأخذ بالنهج المزدوج المسار، الذي تدعمه المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاؤهم في التنمية. فهذه الاستراتيجية تسعى إلى معالجة كل من الجوع الحاد في الأجل القصير الناجم عن الصدمات الغذائية أو الاقتصادية، والجوع المزمن الأطول أجلاً الذي يتسم به الفقر المدقع.

ولمساعدة الجياع الآن، يجب إقامة أو تحسين شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية لكي يستفيد منها الأشد احتياجاً. ومن بينها، ينبغي أن تصمم برامج شبكات الأمان الغذائي القطرية، مثل برامج التغذية المدرسية أو القسائم، من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي بتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج المحلي من أغذية القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدمج أفضل الممارسات كيما تكون في المتناول ومستدامة، مع خطط تسليم متأصلة ويمكن الأخذ بها في مواجهة الأزمات والصدمات. وفي الوقت نفسه، ينبغي تمكين صغار المزارعين من الحصول على المدخلات الحديثة والموارد والتكنولوجيا، مثل البذور العالية الجودة والأسمدة والأدوات الزراعية والتجهيزات، التي ستتيح لهم زيادة إنتاجيتهم وإنتاجهم. وسيؤدي هذا بدوره إلى خفض أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين الفقراء، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ولضمان قهر الجوع في السنوات المقبلة، يجب مساعدة البلدان النامية، من خلال تطوير الأدوات الاقتصادية والسياسية اللازمة، لدعم قطاعاتها الزراعية عن طريق زيادة إنتاجيتها وقدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات. ومن الأهمية بمكان وجود سياسات مستقرة وفعّالة، وآليات تنظيمية ومؤسسية، وبنية أساسية فعّالة في الأسواق، وذلك لتشجيع

الاستثمار في القطاع الزراعي. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في علوم وتكنولوجيا الأغذية والزراعة. ومن دون وجود نُظم زراعية قوية وآليات عالمية فعّالة لحوكمة الأمن الغذائي، ستظل بلدان كثيرة تجاهد لزيادة إنتاجها بما يلبي الطلب، ولنقل الغذاء إلى من يحتاجون إليه، ولإيجاد عملات أجنبية من أجل تمويل وارداتها الغذائية. وينبغي، حيثما أمكن، أن تكون الجهود متكاملة وتحدث أثرا مضاعفا. وعلى سبيل المثال، يمكن للمشتريات المحلية من الإنتاج لأغراض الوجبات المدرسية أن تولد دخلا وتضمن أسواقا للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة - رجالا ونساء - في حين أن احتياطي المجتمعات المحلية من الحبوب الخشنة يشكل شبكة أمان غذائي محلية.

ولقد دفعت الأزمة الغذائية بالزراعة والأمن الغذائي، لا سيما في البلدان النامية، إلى صدارة الصفحات الأولى للصحف وجداول أعمال صانعي السياسات. والبيان المشترك عن الأمن الغذائي العالمي («مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي»)، الذي صدر عن مجموعة الثمانية وشركائها من الحكومات والوكالات والمؤسسات، يعد شاهدا على تجدد التزام المجتمع الدولي. ومع ذلك، ثمة خطر بأن الانشغال باقتصاديات البلدان المتقدمة الراكدة والشركات المتعثرة جراء الأزمة المالية والاقتصادية، سيحول الموارد بعيدا عن محنة البلدان الأشد فقراً. ومع ذلك، لم يعد الغذاء، وهو أهمّ الاحتياجات الأساسية للإنسان، بمتناول الجميع، مما يخلف أعدادا متزايدة أكثر فأكثر من السكان بدون الوسائل التي تكفل لهم الحصول بصورة منتظمة على أغذية مغذية طوال العام. وإذا كانت الأزمة الغذائية تتعلق بارتفاع الأسعار، فإنّ الأزمة الاقتصادية تتعلق بانخفاض دخل الأسر، وهو أمر قد يكون أكثر ضرراً بالنسبة إلى الأمن الغذائي والفقر ويفاقم من مستوياتهما غير المقبولة بالفعل.

وكانت الأزمات الاقتصادية السابقة تؤدي عادة إلى تدني الاستثمار العام في الزراعة. ولكنّ التاريخ يبيّن لنا أنه ما من قوة دافعة محرّكة للنمو، وبالتالي للحد من الفقر والجوع، أكثر من الاستثمار في الزراعة، تستكمله برامج لضمان حصول الناس على ما ينتج من غذاء. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم، لا ينبغي خفض الدعم المقدم للزراعة؛ بل يجب زيادته. فوجود قطاع زراعي مزدهر، مقترن باقتصاد غير زراعي متنام وشبكات أمان فعّالة وبرامج للحماية الاجتماعية، بما فيها شبكات الأمان الغذائي وبرامج المساعدة التغذوية، هو سبيل أثبت جدواه للقضاء بصورة نهائية على الفقر وعلى انعدام الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم هذا العام يمثّل جهداً تعاونياً حقيقياً بين منظمتينا، جمع بين مكامن قوتنا المختلفة لإيجاد رؤى جديدة، وإعداد مطبوع استفاد كثيرا من تعاوننا المشترك. وكان أيضاً التعاون مع وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن أجزاء معيّنة من التقرير، بالغ الأهمية وموضع تقدير كبير؛ وإننا نشكر الوزارة على جهودها وعلى رغبتها في تشاطر خبراتها معنا.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

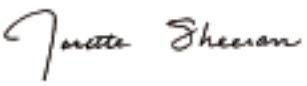

جوزيت شيران
المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي

أُعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوّلى مهمة التنسيق الفني للمطبوع David Dawe، وهو أيضاً المحرر الفني للتقرير، وKostas Stamoulis وKeith Wiebe اللذان يعملان في شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وأعد موظفو شعبة الإحصاء البيانات الأساسية بشأن نقص التغذية، بما في ذلك التقديرات لعام ٢٠٠٨.

وهذا هو الإصدار الأول من هذا التقرير الذي اشتركت في إعداده المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي. وقد قدم كل من Valerie Guarnieri، مديرة البرمجة والتصميم؛ وDavid Stevenson، مدير شؤون السياسات والتخطيط والاستراتيجيات، اللذان يعملان في برنامج الأغذية العالمي، دعماً وأفكاراً قيّمة. كما عمل كل من Joyce Luma وعارف حسين، من برنامج الأغذية العالمي، في مجلس التحرير.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم" مع مساهمات فنية من Gustavo Anriquez وAndré Croppenstedt وAli Arslan Gürkan وMark Smulders وAlberto Zezza (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCheng Fang وKisan Gunjal وHenri Josserand من شعبة التجارة والأسواق. أما النص الرئيسي الوارد في القسم المعنون "التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي"، والإطار الذي يتناول "أثر ارتفاع الأسعار على المنتجين الأفارقة"، فقد ساهمت بهما Shahla Shapouri وStacey Rosen اللتان تعملان في دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما ساهم Michael Hamp من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالإطار المتعلق بالتمويل الصغير.

وأعد برنامج الأغذية العالمي الفصل الذي يتناول دراسات الحالة وذلك بتنسيق فني من Joyce Luma. وساهمت Claudia Ah Poe وJean-Martin Bauer وHenk-Jan Brinkman وMonica Cadena وMariana Castillo وAgnes Dhur وعارف حسين وAlima Mahama وAdriana Moreno وIssa Sanogo، وجميعهم من برنامج الأغذية العالمي، بدراسات حالة قطرية محددة إلى جانب Lorena Aguilar التي تعمل في شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نحو القضاء على الجوع" مع تقديم مساهمات فنية أساسية من Gustavo Anriquez وMark McGuire وJulian Thomas (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وUgo Gentilini (برنامج الأغذية العالمي) بشأن شبكات الأمان، وJean Balié وBarbara Ekwall وMauricio Rosales بشأن الحق في الغذاء. وساهم بالأطر المتعلقة بالبرازيل كل من Carlos Santana وهو من "Embrapa" (شركة البحوث الزراعية البرازيلية) وFlavio Valente، الأمين العام لشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء.

وأعد Ricardo Sibrian الملحق الفني بدعم من Cinzia Cerri وSeevalingum Ramasawmy وNathalie Troubat الذين يعملون في شعبة الإحصاء.

وكانت للتعليقات والاقتراحات والمدخلات الخارجية النفيسة المقدمة من John Hoddinott (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، وRichard King (أوكسفام، المملكة المتحدة)، وNancy Mock (جامعة تولان)، جمّة الفائدة، وكذلك التعليقات التي قدمها كل من Luca Alinovi (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)، وLorenzo Giovanni Bellù (شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد)، وMarie-Claude Dop (شعبة التغذية وحماية المستهلك). وأدخل Adam Barclay تحسينات رئيسية على سلاسة المطبوع. وقدّمت كل من Anna Antonazzo وMarina Pelaghias وAnne Rutherford وSandra Stevens دعماً إدارياً ممتازاً، كما قدم كل من Aminata Bakouan وKatia Covarrubias وFederica Di Marcantonio وPanagiotis Karfakis وRafik Mahjoubi وCristian Morales-Opazo دعماً بحثياً لا يقدَّر بثمن.

ويستحق الشكر بوجه خاص فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه في إدارة المعارف والاتصال، الذي قدّم خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. وتولت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة المعارف والاتصال خدمات الترجمة.

وتم التمويل بوجه عام في إطار برنامج المنظمة المشترك بين الإدارات والمعني بنظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرّض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.